

وان تحرى كونهما واقتراهما ما عمن السنوي وغيره من قصر التحريم عند التحرى على
الاقاات الزمانية بخلافه وما قاله هنا انه عند عدم التحرى لا كراهة بخلافه
ثم ولك ان تقول ما هنا من حيز ذى السبب المتقدم والمقارن كما تقرره ما هو
كذلك لحرمة او كراهة فيه ثم الا عند التحرى فلذا هنا فمن ثم انتهى انتهى عند
التحري نظر السبب بتعيينه هنا ومن بهذا يتجه ترجيح المعتمد المذكور انه لا فرق
بين الوقت الفعلي والزماني لان الملام على التحرى وهو عام فالوقت من ذلك هنا وينبغي
بين اتحادها في ذلك كله والاختلاف في ما في حيز ملكة بان الصلاة لما تغيرت فيه عليها
في غير المضاعفة الاية التي لا توجد اصلا في غير ناسب ان يوسع فيلزم ان
تكرها فيه ولم يورث تحريمها الخارج حيازة تلك المضاعفة التي لا توجد في
غيرها وايضا فان التحرى المصحح للشرع لا يتصور في الصلاة فيه مع قول الشارع
صلوا لله ليس ولم لا تتعلل اطلاقه وصلى لانه ساعة شأه ولا كذلك المذنب في المذنب
فانه ليس من شأن الميت ان يخرج به من الحرم فلا يخشى قربات شئ وايضا فتحرى المذنب
هذا الوقت مع حصول المقصود منه بتأخير الخروج الوقت المكرر فيدرغ في ظاهر
تأملنا فانهم والمخاض لان من شأن الصلح كون تارة فالمرم وتارة خارج فوسع
له انتمت الحرم ولم يتصور منه مراعاة والذنب ليس شأه ذلك فتصور المراعاة
فيه **فرها** اى الليل وقت الكراهة وهما بقى من النهار **افضل** للذنب منها اى
فاضل عليهما لانه مندوب بخلافها نعم ان خشى التاخر الى الوقت المندوب تفرضا
او زيادة على اسراع المطلوب يذب تركه فيما يظهر **ويكن تجسيط القرب** اى تيسره
بالجس وهو الجس وقيل الجير والمراد هنا هو واحد مما لا نظيره **وابنا** عليه
في حرمة وخرجه نعم ان خشى نبش ان حيزه من سبل لم يركه البشار يتبعه
بل قد يجبان نظير ما مر وسيعلم من هذا ما بالمسئلة حرمة البنا فيها كذا الاصل
انه لا يهدر الا ما حرر وضعه فلا اعتراض عليه فلا من وهم فيه **في كتابه**
للنهي لتصبح عن الثلاثة سواء كانت اسمهم وغيره في لوج عند مله او في غيرهم نعم

الذنب

الاذن حرمة كتابة القران لتقرينه الاتهام بالادوس والتبئيس بصديد المولى عند
تكرار الذنب ووقوع الخط وندب كتابة اسمه ليجرح التعريف به على طلبة المسلمين
لا سيما لقبوا لانبياء واصالحين لا تطريق للاعلام المستحبة ولا روى الحاكم انتهى قال
ليس اجعل عليه فان ائمة المسلمين من المشرق الى المغرب مكتوب على قلوبهم فهو عمل
اخذه الخلف عن السلف ويرده بتبع هذه الكلمة وبغيرها فابنا على قلوبهم اكثر من
الكتابة عليها في المقاس المسئلة كما هو شأنها بالاسماء بالحزب ومصر ونحوهما قد يحل
بالهني عنه فلذا هي فان قلت هو اجماع فعلى وهو حجة كما صرح به قلت ممنوع بل هو اكثر
فقط اذ لم يخف ذلك حتى عن ائمة الذين يرون منعه وبغيره اجماعا فخلنا فعل
بجسمة كما هو ظاهرنا هو عند صلاح الازمنة بحيث ينفذ فيها الامر بالمعروف والنهي
عن المنكر وقد فصل ذلك من مندرجته **فرع** ليس وضع حرمة خصل على القبر الاجماع
وسنده صحيح ولا يخفف عنه بركته تستجيبها اذ هو اهل من تسبب الياسة لما في
تلك من نوع حياة ويسر عليها ما اعتد من طرح الرجم ونحوه وكبرم اخذ ذلك كما
بحث لما فيه من تقويت حق الميت وظاهره ان لا حرمة في الذنب يا يسر عرض عنه لغوات
حق الميت ببسره ولذا يرد بذب الوضع بالخصصة واعرضوا عن الياسة بالكلية
نظرا للمقتضى صلى الله عليه وسلم التحفيف بالانقض ما لم يبس **والذنب** نفس القبر
لغير حلية مما مر كما هو ظاهر او يحى تحيط اوقبه عليه خلافا لمن زعم ان المراد الشان
وهو البنا ما اعتد من جعل اربعة اجزاء ربيبة بحيث يطأ القبر مع لصق راس كل منها
براس الاخر تجس بحكم الا لا انه لا يسمى بنا عرفا والذي يتجه الاول لان العلة المقتضى
من التأييد وجوده **هنا في فرع مسئلة** وهي ما اعتاد اهل البلاد الذنب يطأ عرف
اصلها ومسئلتها اولا ومثلها بالاولى موثقة بل هذه اولى الحرمة البنا فيها قطعاً قاله
الاسنوف واعتبر بانها لم توثق هي المسئلة وعكسه ويورد بان يعرف بالذنب وان
اعتاد والذنب فيه فهذا يسمى مسئلة لم توثق فافضها ذكر **هدم** وجري الحرمة
مخلف المجموع لما فيه من التضييق مع ان البنا يتاير بعد انحاق الميت فيعبر الناس بك

Copyrighted material